



البيان الختامي

الدورة الخامسة لمنتدى التعاون العربي الروسي على مستوى وزراء الخارجية

موسكو-روسيا الاتحادية

(2019/04/16)

عُقدت الدورة الخامسة لمنتدى التعاون العربي الروسي على مستوى وزراء الخارجية يوم 2019/4/16 في موسكو، روسيا الاتحادية. ترأس الاجتماع السيد/ سيرجي لافروف وزير خارجية روسيا الاتحادية (الدولة المضيفة)، والسيد/ أحمد عيسى عوض، وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية الصومال الفيدرالية (الرئاسة الحالية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري)، وبمشاركة السيد/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسادة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول العربية.

استعرض الوزراء نتائج الدورة الرابعة لمنتدى التعاون العربي الروسي، التي عُقدت في 1 فبراير/شباط 2017 في أبو ظبي، وخطة العمل 2016-2018 التي تهدف إلى تنفيذ مبادئ وأهداف المنتدى؛ وأكدوا على أهمية الحوار والتعاون القائم بين الجانبين، وأيدوا توحيد جهود جميع الدول من أجل تعزيز الاستقرار العالمي بجميع جوانبه كأساس للسلام الدائم القائم على مبدأ الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع. أكدوا على الحاجة لتعزيز الحوار السياسي الذي يهدف إلى تنسيق المواقف المشتركة في المحافل الدولية، في إطار احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، والمبادئ ذات الصلة ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والدور المحوري للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، لحل النزاعات، والحفاظ على السلم والأمن الإقليمي والدولي. وتأكيد الالتزام بتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، وكذلك التشديد على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة الدول، واستقلالها وسلامة أراضيها، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلاقات حسن الجوار، والدعوة إلى تسوية القضايا والأزمات العالقة من خلال الوسائل السلمية والحوار الشامل،

كما ناقش الوزراء آخر التطورات في الشرق الأوسط والمنطقة برمتها، وعدداً من القضايا الدولية الملحة ذات الاهتمام المشترك، والعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالقضايا السياسية، والاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية بهدف تقوية تلك العلاقات وتعزيز التعاون وبناء شراكة حقيقية بين الجانبين. واتفق الوزراء على ما يلي:

أولاً: القضايا الإقليمية والدولية:

1- القضية الفلسطينية:

أ. التأكيد على الالتزام بتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن رقم 242 (1967)، ورقم 338



(1973)، ورقم 1515 (2003)، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية عام 2002 بكافة عناصرها، وبذل الجهود الجماعية لإطلاق عملية سلام ذات مصداقية، تقضي إلى إنهاء -في إطار زمني محدد- الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي بدأت عام 1967. وفي هذا السياق، التأكيد مجدداً على دعم خطة تحقيق السلام التي قدمها فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في مجلس الأمن يوم 2018/2/20، ورفض أي صفقة لا تنسجم مع المرجعيات الدولية المشار إليها سلفاً لعملية السلام.

ب. التشديد على أهمية احترام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات الدولية، لاسيما حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، ودعم فلسطين في الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة. مطالبة إسرائيل بوقف كافة الإجراءات التي تتعارض مع القانون الدولي وكذلك الإجراءات والسياسات التشريعات التمييزية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك قتل وجرح المدنيين، والاعتقال التعسفي وسجن المدنيين.

ج. التأكيد على أن استمرار سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين. التأكيد على أهمية إنشاء آلية مناسبة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 (2016)، الذي يطالب إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتأكيد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأية تغييرات على حدود 4 يونيو/حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، باستثناء تلك التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. دعوة إسرائيل إلى وقف هدم قرية الخان الأحمر في الضفة الغربية المحتلة، لما يشكله هذا التصرف من انتهاك للقانون الدولي، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

د. إدانة أية تدابير تهدف إلى تفويض وضع القدس، المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك قراري مجلس الأمن 476 و478. رفض قرار الولايات المتحدة وجواتيمالا بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتيهما إليها. والإعراب عن القلق العميق إزاء قرار المجر والبرازيل بفتح مكتب تمثيل تجاري ذي صفة دبلوماسية في القدس. دعوة جميع الدول إلى عدم إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس امتثالاً لقرار مجلس الأمن 478 (1980) والامتنال لقرار الجمعية العامة (2017) A/RES/ES-10/19 الذي يؤكد على أن القدس تعد إحدى قضايا الوضع النهائي التي يتعين حلها من خلال المفاوضات بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتأكيد على أن أية قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير الطابع أو الوضع أو التكوين الديموغرافي لمدينة القدس ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويجب التراجع عنها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.



هـ. التأكيد على حق دولة فلسطين في السيادة على القدس الشرقية. حث إسرائيل بشدة على الالتزام بالوضع القانوني والتاريخي للقدس، ومواقع مقدساتها الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك المسجد الأقصى/الحرم الشريف، والتحذير من أية محاولات لتقسيمها. التأكيد على أهمية تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لليونسكو رقم 199EX133. تثمين الدور المحوري الذي تلعبه المملكة الأردنية الهاشمية في الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، ودعم صمود شعبها، ووصايتها الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة التي أكد عليها الاتفاق الموقع في 21 مارس/آذار 2013 بين جلالة الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة السيد/ محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، دعم دور إدارة الأوقاف وشؤون المسجد الأقصى الأردنية باعتبارها السلطة القانونية الوحيدة المعترف بها للأماكن المقدسة، والإشادة بدور لجنة القدس التي يرأسها جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية. الإشادة بالتوقيع المشترك لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، و قداسة البابا فرانسيس بابا الفاتيكان، على إعلان "نداء القدس" الصادر يوم السبت 30 مارس 2019 بالرباط، والذي يروم المحافظة والنهوض بالطابع الخاص للقدس كمدينة متعددة الأديان وبعدها الروحي وهويتها الفريدة.

و. إدانة أي استخدام مفرط وعشوائي للقوة، بما في ذلك الذخيرة الحية، من جانب إسرائيل -القوة القائمة بالاحتلال- ضد المدنيين والمتظاهرين السلميين في قطاع غزة. الحث على تنفيذ قرار الجمعية العامة (2018) A/RES/ES-10/20 بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين. التأكيد على أهمية تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المؤرخ 28 فبراير/شباط 2019، بتفويض من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتحقيق في أحداث مسيرة العودة الكبرى في غزة، والذي خلص إلى أن الجنود الإسرائيليين ارتكبوا انتهاكات قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. التأكيد على تنفيذ توصيات اللجنة.

ز. إدانة العدوان والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والذي أدى إلى تدهور هائل في الوضع الاقتصادي والإنساني. مطالبة إسرائيل بالرفع الفوري لجميع القيود المفروضة على قطاع غزة، بما في ذلك العوائق التي تحول دون التنمية الاقتصادية، وتوصيل الخدمات الأساسية، وعملية إعادة الإعمار، ووضع حد لانتهاكات حقوق سكانها. تشجيع المجتمع الدولي على تسريع جهوده لتلبية الاحتياجات الماسة على الصعيد الإنساني وإعادة الإعمار وتعافي/إنعاش المواطنين في غزة.

ح. الترحيب بجهود فخامة الرئيس فلاديمير بوتين، رئيس جمهورية روسيا الاتحادية، الهادفة إلى تعزيز فرص إقامة سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، واهتمام جمهورية روسيا الاتحادية باستضافة وترتيب اجتماعات من شأنها أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك الدعوة القائمة لعقد قمة في موسكو بين قادة فلسطين وإسرائيل، التي وجهها فخامة السيد/ فلاديمير بوتين، رئيس روسيا الاتحادية، منذ عام 2016.

ط. التأكيد على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية على أساس منصة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. دعم الجهود المصرية في هذا الصدد. تثمين الجهود الروسية في هذا الصدد،



لاسيما الاجتماع الثالث لكبار ممثلي الحركات والأحزاب والشخصيات الفلسطينية الرئيسية، الذي انعقد في الفترة من 11-13 فبراير/شباط 2019 في موسكو، والتنسيق العربي الروسي المستمر حول تأييد جميع الجوانب المتعلقة بالقضية الفلسطينية والقرارات الخاصة بها في المحافل الدولية.

ي. التذكير بأن قضية اللاجئين هي قضية الوضع النهائي التي يجب حلها من خلال المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار 194 (1948). تأكيد الأسف العميق على قرار الولايات المتحدة بوقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والإعراب عن القلق البالغ إزاء محاولات تشويه سمعة الوكالة، ودعوة الدول والمنظمات التي لا تساهم حالياً في الوكالة إلى النظر بشكل عاجل في تقديم تبرعات، وكذلك دعوة الدول والمنظمات إلى الإبقاء على تبرعاتها للوكالة وكذلك زيادتها كلما كان ذلك ممكناً.

2- الجولان السوري المحتل:

أ. الرفض بشدة قرار الولايات المتحدة بالاعتراف بالجولان السوري المحتل كأرض إسرائيلية. التأكيد على أن هذا القرار يشكل انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، ومبدأ السلامة الإقليمية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قراري مجلس الأمن 242 (1967) و497 (1981)، كما يعد انحرافاً خطيراً لمبدأ مدريد الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية لعام 2002. التأكيد والإقرار بالسيادة اللبنانية على مزارع شبعا وقرية العجر وتلال كفر شوبا.

ب. الإعراب عن القلق العميق إزاء التأثير السلبي للقرار على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، لاسيما مدى صلاحية اتفاقية فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام 1974 وعمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

ج. دعوة الولايات المتحدة إلى التراجع عن قرارها والالتزام بالمرجعيات الدولية المذكورة أعلاه.

3- مكافحة الإرهاب:

أ. التأكيد مجدداً على احترام سيادة واستقلال والمساواة بين جميع الدول، والاعتراف بأن الدول وهيئاتها المختصة يجب أن تلعب دوراً رئيسياً في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه على الصعيدين الوطني والدولي.

ب. الإدانة التامة للإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، وأياً كان مرتكبه، وحيثما ارتكب، وأياً كانت أغراضه، والتأكيد على أن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وغير مبررة بغض النظر عن دوافعها؛ والإعراب عن العزم على مكافحة أنشطته، والقضاء على الظروف المؤدية إلى الإرهاب، داخلياً وخارجياً، وتجفيف منابعه المالية والفكرية.

ج. التأكيد على أنه لا يمكن ولا يجب ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة، والتأكيد على أهمية تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان.

د. حث الدول الأعضاء على الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، بما في ذلك كافة سبل تمويل وتسليح الإرهاب.



هـ. التأكيد مجدداً على ضرورة مكافحة الإرهاب بكل الوسائل بطريقة حاسمة وموحدة ومنسقة وشاملة وشفافة، بعيداً عن ازدواجية المعايير، وبما يتفق تماماً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مع التأكيد على دور الأمم المتحدة الريادي والتنسيقي ضمن هذه الجهود.

و. التشديد على أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا من خلال اتباع نهج مستدام وشامل، ينطوي على المشاركة الفعالة والتعاون بين جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، لمنع وتحييد وعزل وتعجيز التهديد الإرهابي من خلال التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

ز. دعم المبادرة التي طرحها رئيس روسيا الاتحادية، فلاديمير بوتين، في خطابه خلال الدورة 70 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، حول إنشاء تحالف دولي لمكافحة الإرهاب يعمل بمقتضى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ودون معايير مزدوجة، مع احترام سيادة الدول التي تتأثر مباشرة بالهجمات الإرهابية.

ح. الأخذ علماً بأهمية مدونة السلوك من أجل عالم خالي من الإرهاب، الموقعة بتاريخ 28 سبتمبر 2018، وتهدف إلى قيادة الجهود الرامية إلى بناء جبهة موحدة ضد الإرهاب، تعمل وفقاً للقانون الدولي، في إطار حاسم وموحد ومتسق وشامل وخاضع للمساءلة وشفاف.

ط. الإعراب عن دعم عمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والذي يهدف إلى تنسيق أكثر فعالية لجهود وموارد الأمم المتحدة في مجال الوقاية من ومكافحة الإرهاب.

ي. التأكيد مجدداً على دعم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي تم إنشاؤه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66/10 (2011)، والإشارة إلى المساهمات المالية في ميزانيته.

ك. دعم وتأكيد الحاجة إلى إطلاق مفاوضات متعددة الأطراف حول اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ل. إدانة جميع الأعمال الإرهابية بكافة أشكالها ومظاهرها بشكل قاطع، بما في ذلك القتل العشوائي والاستهداف المتعمد للمدنيين، والأعمال الوحشية، واضطهاد الأفراد والمجموعات، في جملة أمور، على أساس دينهم أو معتقداتهم، من قبل منظمات إرهابية، لاسيما داعش، وتنظيم القاعدة، وجبهة النصرة، وغيرها من المنظمات الإرهابية.

م. التشديد على المبدأ الأساسي لعدم المساس بالدبلوماسيين والموظفين القنصليين، وعلى الالتزامات، المتضمنة في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963، المتعلقة باتخاذ جميع الخطوات المناسبة لمنع أي اعتداء على أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي.

ن. التأكيد على الحاجة إلى تعاون دولي متطور لمنع الإرهابيين وأنصارهم من استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة الانترنت ووسائل الإعلام الأخرى، للتحريض على دعم أعمالهم الإرهابية وتمويل أنشطتهم والتخطيط والإعداد لها، والدعوة لوضع آليات للتعامل مع المواقع الإلكترونية ذات الصلة بالتنظيمات الإرهابية، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمكافحة تمويل التنظيمات الإرهابية وتدفق



الإرهابيين الأجانب للانضمام إلى المنظمات الإرهابية، ومنع انتشار الخطاب الإرهابي والدعوة للتنسيق لاتخاذ التدابير القانونية اللازمة لمراقبة ومنع الوصول إلى المحتوى الإرهابي على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي التي تحرض على الكراهية والعنصرية والتطرف، كوسيلة للحد من تجنيد الإرهابيين، بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

س. الالتزام بالتنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والإعراب عن القلق إزاء تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى المنظمات الإرهابية، خاصة داعش وتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة بها، وكذلك عودتهم إلى بلدانهم الأصلية أو إلى أي بلدان أخرى، وحجم هذه الظاهرة. والتأكيد مجدداً عن الإرادة المشتركة حتى يتم بشكل فعال منع ومكافحة التطرف وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأنشطتهم في البلدان التي يعودون أو ينتقلون إليها.

ع. التأكيد على أهمية تعزيز التعاون في المسائل الجنائية المتعلقة بالإرهاب، حيث يستفيد الإرهابيون من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك تهريب الأسلحة والأشخاص والمخدرات والممتلكات الثقافية، والاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية، وكذلك الخطف وطلب الفدية وغيرها من الجرائم، وضرورة تقديم مرتبكي الأعمال الإرهابية للعدالة والمسائلة على أساس مبدأ "التسليم أو المحاكمة".

4- سورية:

أ. التأكيد على التزامهم القوي والمستمر بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وكذلك بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إدانة جميع الممارسات التي تهدد سلامة أراضي سورية. التشديد على الحاجة إلى إنهاء كافة التواجد العسكري الأجنبي في سورية، الذي ينتهك القانون الدولي، خاصة قرار مجلس الأمن 2254.

ب. التأكيد على الحاجة إلى تحقيق الهدف الرامي إلى القضاء نهائياً على داعش، وجبهة النصرة، وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو داعش أو الجماعات الإرهابية الأخرى، المصنفة كذلك من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ج. الترحيب بالجهود التي تقوم بها روسيا الاتحادية من أجل إيجاد تسوية سياسية في سورية، بما في ذلك الجهود المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار، ومناطق خفض التصعيد العسكري، في إطار عملية أستانة، وكذلك تلبية الاحتياجات الإنسانية، والتي لعبت دوراً هاماً في وقف الأعمال العدائية وخلق الظروف اللازمة للدفع قدماً بالعملية السياسية.

د. التأكيد مجدداً على القناعة بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع السوري، وأنه لا يمكن حله إلا من خلال العملية السياسية التي يقودها ويملك زمامها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم 2254، وبيان جنيف (1).

هـ. الإعراب عن دعمهم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا لتسهيل إنشاء وإطلاق اللجنة الدستورية بالتنسيق مع الأطراف السورية، أخذاً في الاعتبار مخرجات عملية أستانة.



و. التأكيد على أهمية تدابير بناء الثقة بين الأطراف السورية. الترحيب بإتمام الإفراج المتبادل عن المعتقلين، والذي تم في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 و12 فبراير/ شباط 2019، في إطار جهود فريق العمل المعني بعملية أستانة.

ز. التأكيد على الحاجة إلى دعم كافة الجهود الرامية إلى مساعدة كافة السوريين لاستعادة حياتهم الطبيعية والأمنه وتخفيف معاناتهم. ودعوة المجتمع الدولي، في هذا الصدد، لاسيما الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية للمساهمة في تعافي وإعادة إعمار سورية ما بعد النزاع. ولتحقيق هذا الغرض، زيادة المساعدات دون شروط سياسية مسبقة للمحتاجين من خلال توفير مساعدات إنسانية إضافية، وتسهيل العمل الإنساني لإزالة الألغام، وإصلاح البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المرافق الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على التراث التاريخي.

ح. التشديد على أهمية تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والكرامة للاجئين والنازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية، بما ينسجم مع الشرعية الدولية ذات الصلة، ويكفل احترام سيادة الدول المضيفة وقوانينها النافذة. تسليط الضوء على التفاعل بين جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ودعوتهم إلى دعم اللاجئين السوريين والنازحين داخلياً الذين قرروا العودة، بما في ذلك من خلال استعادة البنية التحتية الإنسانية مثل المياه والكهرباء، والخدمات والمرافق الصحية والاجتماعية.

ط. دعم الجهود المبذولة من قبل وكالات الأمم المتحدة للتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري، ودعوة الدول والجهات المانحة للوفاء بالتزاماتها وفقاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي.

ي. التأكيد على الدور المقدر لكل من الأردن ولبنان والسودان والعراق ومصر في تحمل أعباء استضافة اللاجئين السوريين، والتشديد على ضرورة الدعم الدولي لجهودهم في هذا السياق. والتأكيد على أن الحل الوحيد لأزمة اللاجئين يتمثل في عودتهم الآمنة والكرامة إلى وطنهم، بما ينسجم مع الشرعية الدولية ذات الصلة، ويكفل احترام سيادة الدول المضيفة وقوانينها النافذة.

5-ليبيا:

أ. التأكيد على الالتزام الشديد بوحدة وسيادة دولة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. والإعراب عن القلق البالغ إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها ليبيا، ودعم جهود مكافحتها لتلك التحديات والتهديدات. والدعوة إلى انتهاج الحل السياسي من خلال حوار يملك زمامه ويقوده الليبيون والمصالحة الوطنية، والتأكيد على دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمملكة المغربية، ورفض الحل العسكري.

ب. الإعراب عن القلق العميق إزاء العمليات العسكرية بالقرب من طرابلس، والتي تهدد الاستقرار الليبي وأفاق وساطة الأمم المتحدة والحل السياسي الشامل للأزمة، ودعوة جميع الأطراف للامتناع عن التصعيد العسكري والوصول لاتفاق وقف إطلاق النار واستعادة العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة.



6- اليمن:

أ. التأكيد على الالتزام بوحدة وسيادة واستقلال ووحدة أراضي اليمن، ودعم تطلعات الشعب اليمني من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية، والتأكيد على دعم الحكومة الشرعية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، والإصرار على الحاجة الملحة لاستعادة سلطة الدولة من خلال تحقيق تسوية سياسية مستدامة، وفقاً للمرجعيات الثلاث المتفق عليها، المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن الدولي، لاسيما القرار 2216، واستناداً إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والإعراب عن تأييد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومبعوث الأمين العام الخاص لليمن، السيد مارتن غريفيث.

ب. الترحيب باتفاق استوكهولم الذي توصلت إليه الحكومة والحوثيين خلال المشاورات في السويد في ديسمبر 2018، والذي تمخضت عنه الاتفاقات والتفاهات، وفقاً لقراري مجلس الأمن 2451 و2452، والدعوة إلى التنفيذ العملي الكامل لاتفاق استوكهولم، كخطوة أساسية ضرورية لاستئناف مشاورات التسوية السياسية الرامية لتأسيس سلام دائم في اليمن.

ج. الدعوة الى تسهيل تدفق المساعدات الانسانية، ووصولها لمستحقيها في كافة أنحاء اليمن، وعدم عرقلة عمل موظفي المنظمات الإنسانية. والدعوة للمساعدة في مواجهة مخاطر انتشار الأوبئة والأمراض، وإيقاف عملية تجنيد الأطفال، واتخاذ السبل الكفيلة بوضع حد لها، وإدانة زراعة الألغام، والدعوة الى المساعدة في نزعها. د. الإعراب عن دعم جهود الحكومة اليمنية لمحاربة المنظمات الإرهابية والتطرف والراديكالية.

7- لبنان:

أ. التأكيد على الالتزام بوحدة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه، والتمسك باستقراره للحفاظ على دوره باعتباره نموذج للاعتدال والتعايش في المنطقة، والإعراب عن دعم مبادرة لبنان لإنشاء "أكاديمية الإنسان للتلاقي والحوار" في لبنان.

ب. الإعراب عن القلق البالغ إزاء النمط المتكرر للانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية برأً وجواً وبحراً، والتي بلغت 2034 خرقاً خلال عام 2018. وفي هذا الصدد، دعوة جميع الأطراف إلى الالتزام الكامل بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701. الإشادة بدور القوات المسلحة اللبنانية في الحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان بالتعاون الوثيق مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وكذلك بدورها الحيوي في مكافحة العمليات الإرهابية ومنعها.

ج. التشديد على ضرورة الاستمرار في دعم لبنان السياسي والاقتصادي من خلال فريق الدعم الدولي وغيرها من أشكال الدعم كالمؤتمرات التي عقدت عام 2018، وهي مؤتمر روما 2 لدعم الجيش والقوات المسلحة اللبنانية ومؤتمر سيدر لدعم الاقتصاد اللبناني ومؤتمر بروكسل لمستقبل سوريا والمنطقة.



د. الإعراب عن القلق العميق إزاء الحالة الاستثنائية الناتجة عن استضافة لبنان ما يقارب مليوني لاجئ ونازح، مما يشكل عبئاً ثقيلاً على الاستقرار والاقتصاد والأمن والنسيج الاجتماعي في لبنان. والتشديد على أن الحل المستدام الوحيد لأزمة النزوح السوري في لبنان يكمن في العودة المرحلة الآمنة والكريمة للنازحين إلى سورية، والتأكيد على ضرورة العمل على مساعدة النازحين داخل سورية وتأمين مستلزمات العودة لهم بدلاً من مساعدتهم على البقاء في لبنان والمجتمعات المضيفة، ودعوة الجهات المانحة إلى الانضمام للجهود المبذولة لتخفيف حدة هذه الأزمة استناداً إلى مبدأ تقاسم الأعباء.

8. العراق: (1)

أ. التأكيد على الالتزام الكامل بوحدة العراق، وسيادته وسلامه أراضييه، والتشديد على أهمية عدم التدخل في شئونه الداخلية؛ رفض أي تدخل أو تواجد عسكري للقوات التركية في العراق، والإعراب عن الأمل بتسوية جميع القضايا العالقة من خلال الحوار بين البلدين عبر القنوات السياسية والدبلوماسية والنظر في الآفاق المستقبلية للعلاقات الاستراتيجية والمصالح المشتركة.

ب. إدانة كافة الجرائم الإرهابية الوحشية والانتهاكات الصارخة للحقوق الأساسية لجميع المواطنين العراقيين التي يرتكبها عصابات داعش الإرهابية وتدميرها للتراث الثقافي ودور العبادة والمواقع الأثرية. والدعوة إلى تقديم المسؤولين عنها للعدالة الوطنية، والتأكيد على الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تلزم جميع الدول بالتعاون في مكافحة عصابات داعش الإرهابية، والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم له.

ج. الإشادة بالانتصارات التي حققتها كافة فصائل القوات المسلحة العراقية في المناطق التي تحررت من قبضة عصابات داعش الإرهابية. وحث المجتمع الدولي على تقديم كل الدعم للعراق لمواصلة حربه ضد الإرهاب.

د. التأكيد على الالتزام بدعم العراق من خلال تقديم المساعدات الإنسانية بشكل عام وللنازحين جراء العمليات الإرهابية بشكل خاص، وتحقيق الاستقرار، على المستويين القصير والمتوسط، في المناطق المحررة من عصابات داعش الإرهابية. ودعم جهود الحكومة العراقية في إعادة إعمار العراق بشكل عام والمناطق المحررة من عصابات داعش الإرهابية بشكل خاص، ودعوة الشركات العربية والروسية وتشجيعها للاستثمار في العراق وبكافة المجالات.

هـ. الإشادة بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية في الحفاظ على الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي، وتحقيق الشمولية والمصالحة على المستوى الوطني، والتشديد على أن جميع مكونات الشعب العراقي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العراق وأن توفير الحماية لهم أولوية للحكومة العراقية.

و. الدعوة إلى دعم الحكومة العراقية في جهودها لمكافحة الإرهاب من خلال تكثيف التعاون الأمني والاستخباري وتبادل المعلومات بشأن الخلايا الإرهابية، بالإضافة إلى تقديم كافة أشكال الدعم للحكومة

(1) تتحفظ دولة قطر عن ذكر القوات التركية دون غيرها وبالإسم في الفقرات الخاصة بالعراق، مع العلم أن دولة قطر تتحفظ وتؤكد على ذلك في قرارات جامعة الدول العربية.



العراقية في الحرب التي تخوضها ضد فلول عصابات داعش الإرهابية إلى أن يتم القضاء نهائياً على تلك الجماعات الإرهابية في الأراضي العراقية.

9. السودان:

أ. التأكيد على التضامن مع ودعم الجهود التي يبذلها المجلس العسكري الانتقالي والقوى السياسية والمدنية كافة لتحقيق تطلعات ورغبات الشعب السوداني في السلام والأمن والاستقرار، والوفاق الوطني، والتحول الديمقراطي الشامل، وبناء دولة المؤسسات، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة.

ب. الترحيب بقرار الإدارة الأمريكية القاضي برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان منذ عام 1997، والتأكيد على أن ذلك سيؤثر إيجابياً على الأوضاع الاقتصادية في السودان، ويدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية والاستقرار في كل ربوع البلاد، بما في ذلك إنجاح مبادرات الأمن الغذائي. وكذلك الدعوة لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، اتساقاً مع ما جاء في قرار رفع العقوبات بأن السودان أوفى بالتزاماته خاصةً الجانب المتصل بتعاونه في مجال مكافحة الإرهاب.

ج. الإعراب عن دعم قرارات مجلس الأمن رقم 2363 (2017) و2429 (2018) لتخفيض حجم البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي UNAMID، بهدف خروج البعثة بحلول عام 2020، ودعم طلب حكومة السودان بتخصيص مزيد من الموارد لدعم خطة التنمية وتعزيز الاستقرار والأمن والسلام في دارفور.

د. الترحيب بقرار حكومة السودان بجمع السلاح في كل ربوع السودان، باعتبار أن ذلك يمثل خطوة متقدمة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. واثمين جهود حكومة السودان في التوصل إلى اتفاق سلام بين الفرقاء بدولة جنوب السودان.

هـ. الدعوة إلى تيسير عملية الإعفاء من الديون، والاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC).

10. الصومال:

أ. التأكيد على دعم وحدة وسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية وسلامة أراضيها، والترحيب بالتقدم الذي تحقق على صعيد العملية السياسية والمصالحة الوطنية في الصومال، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية لصيانة السلام والأمن وتكريس الزخم الطيب للعملية السلمية.

ب. التأكيد على أن المجتمع الدولي يجب أن يساعد الحكومة الصومالية بشكل هادف لصيانة استقرار الوطن وتعزيز بناء القدرة الذاتية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة إعمار البلاد. والإعراب عن دعم عمليات حفظ السلام والمساعدات التي تقوم بها الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، والتي لا تزال عنصراً أمنياً رئيسياً.

ج. الاتفاق على أنه يتوجب على المجتمع الدولي المساعدة في جهود القضاء على الفقر، وكذلك دعم الحكومة الصومالية في مجال مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف والحركات والمنظمات الإرهابية.



11. إيران:

أ. التأكيد على أهمية تأسيس العلاقات بين الدول العربية وجمهورية إيران الإسلامية على مبادئ حسن الجوار، والامتناع عن استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي، وحل النزاعات بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والإقرار أن تخفيف حدة التوترات وإعادة بناء الثقة سوف يساعدان على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

ب. التأكيد على أهمية مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي تضمنها خطاب صاحب السمو أمير الكويت إلى الرئيس الإيراني، داعياً للتعامل الإيجابي مع هذه المبادرة لتعزيز لأمن والاستقرار في المنطقة.

ج. الأخذ في الاعتبار الإمكانية الإيجابية للمفهوم الروسي لتدابير بناء الأمن والثقة للخليج العربي.

12. طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى:

الإعراب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول قضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى). والتأكيد على دعم إيجاد حل سلمي للنزاع وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

13. معاهدة عدم الانتشار النووي:

أ. التأكيد على أهمية الذكرى الخمسين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للنظام العالمي لمنع الانتشار النووي. ولا تزال ركائزها الثلاثة -نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية- مهمة وذات صلة.

ب. الاتفاق على أهمية التعاون من أجل إنجاز مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020، بما في ذلك اللجنة التحضيرية الثالثة عام 2019.

ج. الاتفاق على أهمية تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمد خلال مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 1995. وأن هذا القرار لا يزال سارياً حتى يحقق غاياته وأهدافه، والتأكيد على نتائج مؤتمري المراجعة 2000 و2010.

د. الترحيب بمقرر الجمعية العامة رقم A/73/546 المعنون عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

هـ. التأكيد على أهمية عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، وحث إسرائيل على الانضمام إليها كدولة غير نووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانياً: القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

14. دعوة الدول العربية وروسيا الاتحادية لتنفيذ خطة العمل المشتركة 2019-2021، بهدف تنفيذ مبادئ وأهداف وغايات منتدى التعاون العربي الروسي. ومن ثم، فإن اللجنة المشتركة لكبار المسؤولين مكلفة بمتابعة تنفيذ خطة العمل، بالإضافة إلى تقديم تقارير دورية لتقييم التقدم المحرز فيها.



15. التشديد على الحاجة إلى تعزيز التعاون المتبادل والاستفادة من الإنجازات الروسية في البحث العلمي، من خلال عقد ندوات وورش عمل حولها، والتأكيد على أهمية التعاون في مجالات الموارد البشرية، والعلوم والتكنولوجيا لأغراض النمو الاقتصادي.
16. الثناء على التعاون الاقتصادي المتزايد بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية، وتحسين التجارة الثنائية وتعزيز التعاون متبادل المنفعة في مجالات الصناعة، والزراعة، والأمن الغذائي، والموارد المائية، والأعمال المصرفية والتمويل، والنفط والغاز، والطاقة المتجددة والنظيفة وكذلك الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والنقل، والسياحة، والاتصالات، وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى التعاون في مجالات متنوعة مثل البيئة، ونقل التكنولوجيا وغيرها.
17. التأكيد على أهمية تطوير التعاون الزراعي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية، ودعوة المسؤولين ومجتمعات الأعمال على دعم وتعزيز التعاون من خلال عقد ورش عمل بين الخبراء من الجانبين، بشأن تعزيز التعاون الزراعي.
18. التأكيد على أهمية تطوير العلاقات في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية، والحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمات والوكالات ذات الصلة وبذل جهود متواصلة على جميع المستويات بهدف تنشيط السياحة؛ وبذل الجهود لإزالة أية معوقات أمام التعاون السياحي بين الجانبين.
19. الدعوة إلى مزيد من التعاون في مجال التعليم، بما في ذلك من خلال تحسين الروابط بين الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، والمشاركة في الاجتماعات العلمية والثقافية الدولية التي ستعقد في الدول العربية وروسيا الاتحادية؛ والإشارة أهمية تطوير التعاون العلمي والتقني بين الجانبين، وكذلك التعاون في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء، بما في ذلك تبادل الخبرات والزيارات والبحوث العلمية المشتركة والمشروعات التكنولوجية بين الجامعات ومراكز البحوث في كلا الجانبين؛ والتأكيد على أن الخطة العالمية للتنمية المستدامة 2030 تشكل إطاراً فعالاً للتنسيق والتعاون.
20. الاستمرار في المشاركة في الحوار بين الحضارات والثقافات، لتشجيع التواصل بين الأديان مع التمسك بالإيمان بأن الفهم الأفضل والدعم المتبادل وكذلك البحث المشترك عن الأفكار والممارسات المتجددة للحفاظ على التعايش المتناغم والتفاعل بين مختلف الأمم والشعوب لا غنى عنها؛ لمنع انتهاكات السلام والأمن والعدالة، ولمواجهة التطرف الديني والقومي والعنصرية والفاشية الجديدة والتمييز العرقي أو الديني. والترحيب، في هذا السياق، بإعلان مملكة البحرين تدشين مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي في مارس 2018، والذي يجسد في رؤيته ورسالته وأهدافه، الانفتاح على جميع الحضارات والأديان والثقافات وتعزيز قيم التعايش والسلام.
21. بذل الجهود لتعزيز التعاون الثقافي، بما في ذلك تعزيز العلاقات بين المنظمات المعنية في الدول الأعضاء لدى جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية، وعقد المهرجانات، والمعارض والأسواق على أساس متبادل.



22. الإعراب عن الامتتان والتقدير لروسيا الاتحادية لاستضافتها الكريمة للدورة الخامسة لمنتدى التعاون العربي الروسي، وحفاوة الاستقبال، وحسن الضيافة والتنظيم الجيد لهذه الدورة.
23. عقد الدورة السادسة للمنتدى خلال عام 2020 في المملكة المغربية.